



united nations relief and
works agency for palestine
refugees in the near east

unrwa headquarters gaza
office of the commissioner-
general
c/o hq amman
p.o. box 140157
amman 11814
jordan
t +972 8 6777700
+962 6 5808556
f +972 8 6777699
+962 6 5808179
www.unrwa.org

4 أيلول 2009

زملاني الأعزاء في مقار الرئاسة،

لا شك أن العديدين منكم قد تلقوا نسخة من كتاب السيد رمضان العمري المراقب المالي الذي سيعادونا قريباً والذي قام بإرساله قبل وقت قصير من انفلاكه عن العمل.

من المؤسف حقاً تعيم رسالته على نطاق واسع داخل الوكالة بالإضافة إلى أشخاص آخرين من خارجها. وقد تضمنت الرسالة الكثير من الإدعاءات والاتهامات، وكان العديد منها غير مثبت وبعض منها كان يعبر عن خلافه الشخصي حيال قضايا إدارية فيما كانت بعض تلك الإدعاءات مجرد تأويل خاطئ للحقيقة. إن قراراه بتعميم رسالته خارج القنوات المعمول بها قد أدى إلى وصولها إلى الصحفة. ونتيجة لذلك، فإن أفعاله يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالأونروا وباللاجئين الفلسطينيين الذين تقوم الوكالة على خدمتهم. ولهذا السبب، فإنه لمن دواعي أسفني أن أجدد نفسي مضطراً لل الكتابة إليكم في هذه اللحظة.

لقد قدم السيد رمضان العمري استقالته في أيار بعد نقاشات مطولة وتفكير عميق. وفي ذلك الوقت، قمت بقبول طلبه للتقاعد المبكر والإعراب عن احترامي وتقديرني لسنوات خدمته في الأونروا والتي قام خلالها بإنجاز الكثير. وتم التوصل إلى اتفاق مشترك بخصوص مغادرته لنا، وكان ذلك الاتفاق أكبر بكثير مما قد يتوقعه المرء في ظل هذه الظروف، إلا أنني شعرت أن ذلك الاتفاق في محله نظراً للسنوات العديدة التي أمضاها متفانياً للأونروا ولللاجئين

ففي رسالته التي وجهها لي، أبدى السيد العمري عدم موافقته على قضايا تتعلق بالإدارة والإصلاح. وهذه هي القضايا التي ستستمر في الخلاف بشأنها. إنني أعي أن السيد رمضان العمري قد قام بانتقاد خطة التطوير التنظيمي أمام العديدين منكم وفي عدة مناسبات. أن خطة التطوير التنظيمي متناغمة مع الإصلاح الإداري الذي يأخذ مجراه في منظومة الأمم المتحدة. لقد تم البدء بالعملية وبنفيذها بالاشتراك مع الدول المضيفة ومع الجهات المانحة للأونروا، وتم تصميمها بعد مشاورات مطولة ونقاشات مع العاملين في الوكالة وعلى مختلف مستوياتهم.

وقد قامت اللجنة الاستشارية للأونروا بالمصادقة على عملية التطوير التنظيمي وقدمت النصائح والإرشاد لها خلال كافة مراحل التصميم والتنفيذ. ويتم تنفيذ الخطة بموجب مشاورات وثيقة مع لجنة الإدارة والتي كان السيد العمري عضواً فيها ومع مجموعة التطوير التنظيمي، وهي عبارة عن فريق يتألف من كبار المديرين من كافة دوائر الإسناد بما في ذلك الدائرة المالية نفسها. وأستطيع القول أن القرارات

مكتب غرفة الأفلام
مكتب المفوض العام
ص ١٥٧/١٨٤
عمان
الأردن
هـ +٩٦٢ ٨ ٧٧٧٧٧٧٧
+٩٦٢ ٦ ٥٨.٨٠٥٦
+٩٧٢ ٨ ٧٧٧٧٦٩٩
هـ +٩٦٢ ٦ ٥٨.٨١٤٩

ذات العلاقة بخطة التطوير التنظيمي قد تم إقرارها بالإجماع تقريباً وبدون استثناء، ويشمل ذلك السيد رمضان العمري نفسه.

وفي أية عملية إصلاح، يوجد هنالك ناقدون وأشخاص سيقاومون التغيير. لقد أعرب السيد رمضان العمري مراراً عن عدم ارتياحه للمبادئ التي تم تطوير خطة التطوير التنظيمي وفقها، إلا وهي: (1) تفويض أوسع للمديرين الذين هم مسؤولون عن الأداء البرامجي وذلك فيما يتعلق بالشؤون المالية وأمور الموارد البشرية وقضايا المشتريات، (2) آليات وهيكليات للمراقبة أكثر تعزيزاً وذلك من خلال شفافية أكبر وإشراف ذو مغزى أكبر وعملية رفع تقارير واحتمالية موزونة للمخاطر.

وتتجدر الاشارة أنه وفي معرض تنفيذ عملية التطوير التنظيمي تبرز محورية وأهمية دور دوائر الرئاسة حيث بدأت العديد من هذه الدوائر دورها الجديد في هذا السياق.

أما من الناحية البرامجية، فإن إدارات البرامج ووحدة تنسيق وإسناد البرامج كانوا ولا يزالون يعملون بجد من أجل تعزيز أدوارهم في توفير إرشادات استراتيجية وفي سبيل تحقيق عملية محسنة للمراقبة ورفع التقارير. وقد استفاد كل من البرنامج الصحي ودائرة الصحة كثيراً من المراجعة الخارجية التي تم القيام بها في أواخر عام 2008. وإننا لعلى ثقة من أن المراجعين اللواتي نحن بصددهن القيام بهما قريباً لبرنامج التعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية سيكون لهما نفس الأثر.

وفيما يتعلق بجانب الإسناد، فإن كلاً من دائرة الموارد البشرية ودائرة الخدمات الإدارية قد كانتا سريعيتين في اعتناق دورهما المعزز في مجالات الإرشاد والإسناد والمراقبة ورفع التقارير والمراقبة عندما تكون درجة الخطير عالية. وفي بعض القضايا، قامت الدائرة المالية بفعل نفس الشيء، وإنني لعلى علم بأن هناك العديد من في الدائرة من يرغبون بفعل المزيد بل ويتوّقون لذلك.

لقد أدركت الأونروا ومنذ البداية ضرورة معالجة المخاطر التي قد تفرز حال تطبيق عملية التطوير التنظيمي وادخلنا هذه الاعتبارات ضمن أنشطة وعمل الرقابة الداخلية للأونروا. مدير خدمات الرقابة الداخلية الجديد، وهي وظيفة تم تعزيزها كنتيجة لخطة التطوير التنظيمي، سيقود عمل دائنته في إعداد الخطط المستقبلية للتفتيش والتقييم الداخلي والتقييم.

وكما تعلمون، فإن واحدة من الجهود الرئيسية للتطوير التنظيمي الذي نقوم به هي تنفيذ إدارة الدورة البرامجية وكافة ما يتربّب عليها من إعداد للموازنة وتقديمها وإدارتها. إن جهود الإصلاح تلك تعد جزءاً أساسياً من التزام الأونروا بتنفيذ الإدارة المبنية على النتائج وهي متّسقة مع الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة. إن جهودنا من أجل ربط الموازنة بإطار العمل المنطقي قد تولدت كنتيجة للاستراتيجية المتوسطة المدى ، كما لقيت عمليتي تخطيط التنفيذ (وهما عمليتان تخضعان لمشاورات عالية المستوى) استحساناً كبيراً من قبل اللجنة الاستشارية للأونروا، بمن فيهم كبار الجهات المانحة لنا. وهي ليست كما يجادل السيد العمري نتيجة لإدارة مصغرة تجري في مكتبي. وفي واقع الأمر، فإن التزام قسم الموازنة ووحدة تنسيق وإسناد البرامج ولمكاتبنا الإقليمية قد كان له الفضل في تمكيننا من توليد موازنة برامجية للعامين 2010-2011 تتماشى مع طموحاتنا.

ان مكان ودور المكتب التنفيذي هو توفير القيادة والإرشاد وذلك بناء على طلب عدد من التقييمات التي تقدم بها المانحون لإدارة الأونروا قبل بدء عملية التطوير التنظيمي، وبناءً كذلك على طلب العديد من الموظفين والتي أبدواها خلال عملية المشاورات التي أدت إلى تشكيل خطة التطوير التنظيمي. انتي راضية وممتنة للعمل الذي قام به المكتب التنفيذي بهذا الخصوص. ولا يزال هناك حاجة لإنجاز العمل من أجل توفيق نظام الإدارة المالية مع الأرقام الواردة في موازنة البرامج وفي خطط التنفيذ. ولا شك أن هذا تمرينا معقداً، وأود أن أعترف بالدور الهام الذي لعبه السيد رمضان العمري في جعل العمل جار به. لقد كان التغيير، ولا يزال، أمراً مليئاً بالتحديات للدائرة المالية وللمكاتب المالية في الأقاليم. إن هذا الأمر طبيعي بالنظر إلى أهمية التغيير. إن العمل جار بهذا الصدد، ولقد قمت بالطلب من دائرة المالية ومن وحدة تنسيق وإسناد البرامج والمكاتب الإقليمية بإعطاء الأولوية القصوى. وإنني لعلى ثقة من أننا سنكون قادرين على مساواة أرقام نظام الإدارة المالية (FMS) مع أرقام موازنة البرامج وخطط التنفيذ قبل بدء السنين القادمن.

الأونروا ملتزمة بإجراء تقييم ذاتي وبالقيام بتقييم الأجزاء المكونة لخطة التطوير التنظيمي مع بداية العام القادم. ومن المهم التأكيد في ذات السياق أن القسم الأكبر من ميزانية التطوير التنظيمي لا تذهب في توظيف واستخدام مستشارين دوليين بل تذهب كرواتب للموظفين الجدد الذين لا نزال نحاول شملهم تحت الموازنة العامة للأمم المتحدة. وسيكون من باب الإهمال من قبلي لو لم أنظر الجميع بأننا عملنا على استحداث موازنة منفصلة لخطة التطوير التنظيمي. ولدي قياماً بذلك، فقد قمنا بتجنب أي استنزاف للموازنة العامة. هناك إجراءات كافية تجعل بها الأونروا للتعامل والاستجابة لأية تساؤلات بخصوص توظيف العاملين والمستشارين.

إن خطة التطوير التنظيمي شاملة ومعقدة، لا سيما في بعض المجالات مثل المالية حيث تقتضي الضرورة القيام بتطوير أنظمة وإجراءات جديدة من أجل تحسين تلك القائمة بالفعل. وقد تم القيام بتحسينات هامة في العديد من المجالات. ولا يزال العمل جار في المجالات الأخرى وهي بمجملها عملية قيد التنفيذ.

إنه لمن الواضح أن خطة التطوير التنظيمي قد عملت بالفعل على تأسيس برنامج حظيت بموجبه عملية تقديم الخدمة لللاجئين بحسن كبير، فقد أصبح لدينا وعلى سبيل المثال مدارس التميز، وبرنامج الشباب والعمل، وخطة إنعاش التعليم والإصلاحات الصحية وغيرها من المبادرات المهمة والفعالة. إن تلك المبادرات لم تكن لتتم لو لا خطة التطوير التنظيمي. وقد تم استقبال خطة التطوير التنظيمي بشكل حسن من قبل الجهات المانحة لنا وعملت على زيادة ثقفهم فيما، والعديد منهن نتيجة لذلك قدموا مساهمات مالية أكبر لموازنتنا العامة ولمناشدات الطوارئ التي قمنا بإطلاقها. وإنني واثقة (وأمل من أجل اللاجئين) بأن الرسالة المفتوحة والتي تم تعليمها لن تعمل على المساهمة في تقويض تلك الثقة.

ومن أجل اجمال خطابي هذا فإنني أرغب بإضافة ملاحظة تتعلق بوضع موظفي الرئاسة العامة في غزة. لقد تحدثت بهذا الموضوع مع الموظفين في الرئاسة العامة بغزة في مناسبات عديدة. ومهمها كانت القرارات الإدارية المتخذة حيال وظائف الرئاسة العامة بغزة والمتعلقة بذلك التقنين التدريجي للوظائف، فإنه لن ينتج عنها فقدان أي موظف أو موظفة لعمله/عملها في الوكالة. وقد قمت مراراً وتكراراً بالطلب من المديرين ذوي العلاقة في الرئاسة العامة بالخروج بخطبة للتعامل

مع وضع العاملين والمكاتب في الرئاسة العامة بطريقة تحافظ على هذا الالتزام. وقد نجح العديدون منهم في ذلك.

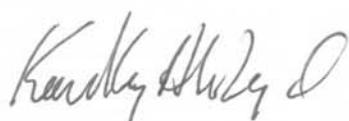
زملائي الأعزاء،

لا يساوركم الشك، فالوضع المالي لوكالتنا قاتم للغاية. لقد تصاعدت التزاماتنا المالية في السنوات الأخيرة لدرجة أصبحت معها مسؤوليات المانحين، على الرغم من زيادتها هي الأخرى، غير قادرة على المواجهة. لقد قمنا باتخاذ العديد من الخطوات من خلال لجنتنا الاستشارية لجعل الجهات المانحة لنا وشركائنا الآخرين على وعي بحدة هذه المشكلة. وقد قامت بعض الجهات المانحة، بتقديم مساعي استثنائية للأونروا في الأشهر القليلة، وبالرغم من التأثير الإيجابي لهذه التبرعات إلا أن التوقعات المالية للأونروا تبدو عصبية وصعبه.

وبحلول نهاية عام 2009، فإن الوكالة لن تكون قادرة على الاعتماد على رأس المال العامل كما كانت تضطر لفعله في السنوات الماضية.

لقد واجهت الأونروا العديد من التحديات على مدى العقود الست الماضية. السنوات الماضية كانت هي الأخرى صعبة خصوصاً مع وجود ثلاثة أقاليم من أقاليم الأونروا الخمس تقدم خدمات الطوارئ ومع وجود أزمة مالية عالمية خانقة ألتقط بظلالها على المنطقة. ولكنني ادرك تماماً بأننا لن نحيط عن التزامنا بالأونروا وباللاجئين الذين نخدمهم.

بأخلاص،



كارين أبو زيد
المفوض العام